

السياحة المستدامة توجه عالمي

أولاً: مفهوم السياحة المستدامة.

تُعرف السياحة المستدامة، وفقاً لمنظمة السياحة العالمية، بأنها "السياحة التي تأخذ في الاعتبار تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الحالية والمستقبلية، وتلبية احتياجات السائحين والصناعة والبيئة والمجتمعات المضيفة".

وبالتالي تتمحور السياحة المستدامة في:

الاستخدام الأمثل للموارد البيئية والطبيعية، والتي تشكل عنصراً رئيساً في التنمية السياحية، والحفاظ على البيئة، والمساعدة في الحفاظ على التراث الطبيعي والتنوع البيولوجي.

احترام الأصالة الاجتماعية والثقافية للمجتمعات المضيفة، والحفاظ على التراث الثقافي والقيم التقليدية للمجتمع، والمساهمة في تعزيز التفاهم بين الثقافات المختلفة.

ضمان تحقيق عمليات اقتصادية مُجدية وطويلة الأجل، وتوفير المنافع الاجتماعية والاقتصادية لجميع أصحاب المصلحة، والتي يتم توزيعها بشكل عادل، بما في ذلك فرص العمل المستقرة، والخدمات الاجتماعية للمجتمعات المضيفة، والمساهمة في التخفيف من حدة الفقر.

تتطلب تنمية السياحة المستدامة مشاركة فعالة من جميع الأطراف، فضلاً عن قيادة سياسية قوية لضمان مشاركة واسعة، ويُعد تحقيق السياحة المستدامة عملية مستمرة تتطلب مراقبة مستمرة للتأثيرات الخارجية، وإدخال السياسات الوقائية أو التصحيحية اللازمة عند الضرورة، ويجب أن تحافظ السياحة المستدامة أيضاً على مستوى مرتفع من الرضا السياحي، هذا بالإضافة إلى زيادة الوعي بقضايا الاستدامة، وتعزيز ممارسات السياحة المستدامة.

أهداف السياحة المستدامة

وضعت منظمة السياحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠٠٥ اثني عشر هدفاً رئيسياً للسياحة المستدامة تتمثل في:

الجدوى الاقتصادية: لضمان الجدوى والتنافسية للوجهات والشركات السياحية، بحيث تكون قادرة على الاستمرار في الازدهار وتحقيق الفوائد على المدى الطويل.



الازدهار المحلي: لتعزيز مساهمة السياحة في الازدهار الاقتصادي للوجهة المضيفة، بما في ذلك نسبة إنفاق الزوار.

جودة العمالة: لتعزيز عدد ونوعية الوظائف المحلية التي تخلقها وتدعمها السياحة، بما في ذلك مستوى الأجور، وشروط الخدمة وتوفيرها للجميع دون تمييز.



العدالة الاجتماعية: السعي لتحقيق توزيع واسع النطاق وعادل للمنافع الاقتصادية والاجتماعية من السياحة في جميع أنحاء المجتمع المتلقي، بما في ذلك تحسين الفرص والدخل والخدمات المتاحة للفقراء.

توفير تجربة آمنة ومرضية ومرضية للزوار: وتكون متاحة للجميع دون تمييز على أساس الجنس أو العرق أو الإعاقة.



الإشراك وتمكين المجتمعات: إشراك المجتمعات المحلية وتمكينها في التخطيط واتخاذ القرار بشأن إدارة السياحة وتطويرها في المستقبل، بالتشاور مع أصحاب المصلحة الآخرين.

رفاهية المجتمع: للحفاظ على جودة الحياة في المجتمعات المحلية وتعزيزها، بما في ذلك الهياكل الاجتماعية والوصول إلى الموارد والمرافق، وتجنب أي شكل من أشكال التدهور الاجتماعي أو الاستغلال.



الثراء الثقافي: احترام وتعزيز التراث التاريخي والثقافة الأصيلة والتقاليد للمجتمعات المضيفة.

السلامة البيئية: للحفاظ على جودة المناظر الطبيعية، الحضرية والريفية وتعزيزها، وتجنب التدهور المادي والبصري للبيئة.



التنوع البيولوجي: لدعم الحفاظ على المناطق الطبيعية والحياة البرية وتقليل الضرر الذي يلحق بهما.

كفاءة الموارد: لتقليل استخدام الموارد النادرة وغير المتجددة في تطوير وتشغيل المرافق والخدمات السياحية.



النقاء البيئي: لتقليل تلوث الهواء والماء والأرض وتوليد النفايات من قبل المؤسسات السياحية والزوار.

ثالثاً: أهمية السياحة المستدامة:

تحقق السياحة فوائد اقتصادية كبيرة، فهي أحد أهم مصادر الدخل وفرص العمل على مستوى العالم، وتُعد السياحة صناعة معقدة للغاية ومتعددة الأطراف وتتطلب قدرًا كبيرًا من الموارد المختلفة. ورغم ذلك، فإنه يمكن للسياحة التي تُدار بشكل جيد أن تلعب دورًا إيجابيًا في التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية والسياسية، لذا فهي تمثل فرصة تنموية مهمة للعديد من الدول والمجتمعات. وعلى العكس من ذلك، يمكن أن تؤدي التنمية السياحية غير الخاضعة للرقابة إلى آثار مدمرة للموارد الطبيعية وتلوث البيئة والأنظمة الاجتماعية، لذا فإن الحاجة إلى التخطيط والإدارة المستدامين تُعد أمرًا ضروريًا لكي تستمر الصناعة ككل.

وتتمثل الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحية في:

- ❖ تحسين ميزان المدفوعات: وذلك من خلال تدفق رأس المال الأجنبي في المشروعات السياحية، والاستخدام الجيدة للموارد الطبيعية، هذا بالإضافة إلى ما ستحققه السياحة من موارد نتيجة إيجاد علاقات اقتصادية بينها وبين القطاعات الأخرى داخل الدولة.
- ❖ توفير فرص عمل والتغلب على مشكلة البطالة: حيث إن التوسع في صناعة السياحة والمشروعات المرتبطة بها سيسهم في توفير فرص عمل جديدة ومتنوعة، وسيؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل والرفاهية للمجتمع.
- ❖ تحقيق التنمية المتوازنة بين الأقاليم: حيث ستؤدي التنمية السياحية إلى توزيع وإنشاء مشروعات سياحية جديدة في المحافظات المختلفة، وبالتالي حدوث تنمية متوازنة للأقاليم التي تعاني من تراجع الاقتصاد بها.

رابعاً: أشكال السياحة المستدامة:

تحدد أشكال السياحة المستدامة وفقاً لعدة عوامل، مثل: المستوى الاقتصادي للدولة، ومدى الوعي الاجتماعي، والمستوى الثقافي، بالإضافة إلى تاريخ وحضارة وبيئة ومناخ ومؤهلات الدولة السياحية المضيفة، وتتمثل أشكال السياحة المستدامة في الآتي:



السياحة البيئية أو السياحة الخضراء: تعرف، وفقاً لمنظمة السياحة العالمية، بأنها "السياحة التي تلبي الحاجات الراهنة للسياح والجهات المستضيفة، مع الحفاظ على الطبيعة في المستقبل، كما تعمل السياحة البيئية على إدارة الموارد التي تستجيب إلى الحاجات الاقتصادية والاجتماعية، مع الحفاظ على الاندماج الثقافي والعمليات البيئية اللازمة والتنوع البيولوجي والنظم التي تدعم الحياة."

السياحة العادلة: هي مجموعة من أنشطة الخدمات السياحية التي يقدمها الفاعلون السياحيون للمسافرين، ويتم إعدادها من قبل الدولة المضيفة، ويجب أن تكون الفوائد الاجتماعية والثقافية والمالية لهذه الأنشطة ملموسة محلياً، وموزعة بشكل عادل بين السكان المحليين.

السياحة المسؤولة: هي التي تحدد كل شكل من أشكال التنمية والتهيئة والأنشطة السياحية التي تحترم وتحافظ على الموارد الطبيعية والثقافية والاجتماعية في الأجل الطويل، وتسهم بدورها بشكل إيجابي وعادل في تنمية وازدهار المجتمع، كما تسهم كذلك في خلق التفاهم والاحترام المتبادل بين الأفراد، ويرتكز هذا الشكل من السياحة المسؤولة على الأصالة، والاستخدام غير الجائر للموارد الطبيعية.

السياحة التضامنية: تعتمد على إشراك سكان الدولة المضيفة في مختلف مراحل المشروع السياحي، واحترام الأفراد والثقافات والطبيعة، والتوزيع العادل للثروات المُحصلة، كما تتطلب تعاون المجتمع المدني مع السياح.

السياحة الاجتماعية: تعتمد على تقديم البرامج والأنشطة والفعاليات لتمكين الفئات الضعيفة والمحرومة من الاستمتاع بالسياحة، خاصة الطبقات الاجتماعية ذات الدخل المحدود مثل الشباب والمتقاعدين وذوي الاحتياجات الخاصة، ويمكن تحقيق هذه المشاركة أو تسهيلها عبر إجراءات ذات طابع اجتماعي".